مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- مدخل المعايير في التعليم
- التربية على حقوق الإنسان
- تصور جديد للمدرسة المغربية
- دراسة الحالة في المجال التربوي
- الخطاب التربوي لدى الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني ورهانات التنمية المستدامة
- الخطأ في إستراتيجية تدبير الوضعية - المشكل

جديد

نظام الدكتوراه الجديد

العدد السادس والثلاثون - فبراير 2008

البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان:
المنجزات والمتطلبات

• الحسين الإدريسي

أولا: "حقوق الإنسان": النشأة والتطور

لقد ساهمت حضارات ما قبل الحداثة في التمهيد لحقوق الإنسان، لكنها لم تصل إلى مفهوم مطلق للإنسان، فلم ير الإنسان في نفسه قبل الحداثة إنسانا بل مواطنا أو بربريا أو عبدا أو مؤمنا. وظل المفقود هو المفهوم القيمي للإنسان، أي الاعتقاد أن الإنسان بمجرد صفته تلك كائن قدسي[1].

ويقول "هومار": "إن كل غريب عدو للآخر على ما في حوزته، لا نعلم سوى طريقة واحدة: افتكاكه منه". أما أرسطو فكان يعتبر من الطبيعي أن يسود الإغريقي البربري لأن البربري عبد بطبعه.

ـ كما اعتبر القديس "أغوستان" أن المسيحيين يكونون مجتمعا ينفرد بالحقوق وأن لاحق للكفار ولا ملك لهم.

ويعرف ابن زيدان الحربي بقوله: وأهل دار الحرب هم الحربيون والحربي لاعصمة له في نفسه ولافي ماله بالنسبة لأهل دار الإسلام".

فالملاحظ أن حضارات ما قبل الحداثة قد تأسست على تمييز أساسي بين صنفين من البشر، وضمنت لصنف منهما حقوقا وجردت الآخر من ابسطها"[2].

وقد عرفت حقوق الإنسان حركية ونهضة جديدة في فلسفتها ومفاهيمها في العصر الحديث مع الكتابات الغربية التي قدمها روسو وجون لوك وهوبز، وبذلك ظهرت النظرية الحديثة للقانون الطبيعي التي اعتمدت قانون طبيعة الإنسان المتجاوز لقانون طبيعة الأشياء، وهو ما منح حقوق الإنسان صفة أصلية لافرعية عن غيرها، وقد تجلت في المظاهر التالية:

أ ـ الشرعة الكبرى (Magna carta) وهي وثيقة رسمت بعض الحريات المدنية والسياسية لفئات من الشعب الإنجليزي، وقد أجبر ملك بريطانيا على توقيعها في سنة 1215 ثم تلتها سنة 1688 وثيقة الحقوق التي جاءت نتيجة ثورة انتهت بعزل الملك.

ب ـ شكل نجاح الثورة الأمريكية سنة 1776 مقدمة واسعة لحقوق الإنسان تجلت في مصادقة الكونكرس الأمريكي على وثيقة الحقوق قبل موافقته على الدستور.

ج ـ كان الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 النص الأول الصريح الذي عبر عن حقوق الإنسان بالمفهوم المعاصر[3].

د ـ مرحلة الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، والتي رفعت حقوق الإنسان إلى مرتبة سامية، وهكذا تضمن ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 مبادئ أساسية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وإقرار لجنة خاصة تعنى بتحضير إعلان عالمي لحقوق الإنسان[4].

وإذا ما أردنا استخلاص محددات التأصيل الفلسفي الضامنة لحقوق الإنسان، فإنه يمكن حصرها في الأصول التالية:

فكرة الحرية: ويمكن النظر إليها من زاويتين: وحقوق ليبرالية وحقوق اجتماعية، بما فيها حرية التملك وحق الأمن وحرية الحركة وحق التعبير.

فكرة العقد الاجتماعي: شكلت هذه الفكرة مطية تحول أساسي في فكرة الشرعية، حيث أصبحت السلطة من خلال المنظور التعاقدي مؤسسة إنسانية تستمد شرعيتها من التعاقد بين الناس.

فكرة الحق الطبيعي: يحدده هوبز في قوله: «الحق الطبيعي هو الحرية التي يملكها كل إنسان في أن يستعمل كما يشاء قدراته الخاصة.

ثانيا: حقوق الإنسان من المفاهيم النظرية إلى الأجرأة التربوية

كان لابد لهذه المفاهيم التأصيلية لثقافة حقوق الإنسان أن تنتقل من أبعادها النظرية والفلسفية التقصيدية إلى المسالك التنظيمية لتفعيلها في مسالك المجتمع وفي مؤسساته، وهو ما أخذ واجهتين في حركته.

1 ـ واجهة ذات صلة بالعمل الحكومي وتحددها آليتان: أولهما تشريعية وثانيهما تنفيذية.

2 ـ واجهة ذات صلة بحركة المجتمع المدني، وتحددها آليتان: أولاهما مطلبية نضالية. وثانيهما عملية من خلال خلق أوراش تأطيرية وتكوينية، والانتقال بالعمل الحقوقي من مستوى المطلبي إلى مستواه العملي التشاركي، وقد انبثق عن هذا المسلك التشاركي دروب عملية متنوعة ومختلفة ومتكاملة، نذكر منها في هذا الخصوص الدرب التربوي في العمل الحقوقي، اعتبارا لما للمؤسسات التربوية من دور أساسي في خلق التربة المناسبة لاستنبات قيم حقوق الإنسان، وأول ما ينبغي الإشارة إليه بصدد الحديث عن تجربة التربية على حقوق الإنسان بالمدرسة المغربية هو أنها تجربة تستند من حيث منطلقات التنفيذ إلى ثلاثة موجهات كبرى:

1 ـ التزام الدولة المغربية بالانخراط في عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995 ـ 2005)

2 ـ تنفيذ مقتضيات الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان في موضوع إدماج قيم ومفاهيم ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية بتاريخ 26 دجنبر 1994

3 ـ بلورة التصورات التي انطلق منها الميثاق الوطني للتربية والتكوين في سياق العمل على إصلاح وتحديث المنظومة التربوية، وهو ما عبر عنه الميثاق في العبارة التالية[5]: «تحترم في جميع مرافقه المبادئ والحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام، كما تنص على ذلك المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق المصادق عليها من لدن المملكة المغربية وتخصص برامج وحصص تربوية ملائمة للتعريف بها، والتمرن على ممارستها وتطبيقها واحترامها[6].

ثالثا: قراءة في منجزات المشروع

توزعت مقاربة تفعيل التربية على حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية من زاوية التأطير التربوي على أنشطة مختلفة ومتنوعة، تمثلت بين الندوات ذات الطابع النظري، وأنشطة قدمت فيها أوراق عمل تطبيقية، تارة من إعداد هيئة التفتيش التربوي، وتارة من إعداد بعض الأساتذة، إضافة إلى الدروس التطبيقية التي كشفت بالملموس عن وجود بعض الصعوبات البيداغوجية المعترضة لإدماج مفاهيم التربية على حقوق الإنسان،وقد ارتبطت الأهداف المسطرة للأنشطة الخاصة بموضوع التربية على حقوق الإنسان بالعناصر التالية:

ـ إتمام البرامج المسطرة على مستوى الأكاديميات، والخاصة بتنفيذ منهاج التربية على حقوق الإنسان.

ـ التعريف بأهداف منهاج التربية على حقوق الإنسان والتوجيهات الأساسية لتطبيق مضامينه

ـ التعريف بالمراحل التي قطعها البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان.

ـ إنجاز دروس تطبيقية في موضوع التربية على حقوق الإنسان، ورصد مشاكل التدريس

كما تمحورت الندوات واللقاءات المنجزة على المحاور التالية:

- أبعاد إدماج قيم التربية على حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
- جرد لقيم حقوق الإنسان في مكون النصوص بالشعبتين الأدبية والعلمية.
- منطلقات منهاج التربية على حقوق الإنسان.
- أساليب ومجالات إدماج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان.
- منطلقات التربية على حقوق الإنسان من منظور التدريس بالكفايات.

وإذا ما قرأنا نتائج هذه التجربة من خلال مسيرتها فإننا يمكن رصد الصعوبات والعوائق التي مازالت

تشوش على تنفيذ منهاج التربية على حقوق الإنسان، في العناصر التالية:

- التعثر الذي عرفه إنجاز البرنامج الذي سطرته اللجنة المشتركة.
- عدم شمولية التكوين لكافة الأطراف الفاعلة في الفضاء التربوي.
- عدم توزيع الوثائق والمطبوعات ذات الصلة بالموضوع، إذ لم تتجاوز بعض الوثائق مكتبات المؤسسات.
- عدم إشراك مكونات المجتمع المدني بالقدر الكافي في عملية النهوض بالثقافة الحقوقية داخل المؤسسات التعليمية.
- انحباس الأنشطة التربوية لحقوق الإنسان في إطارات مناسباتية.
- عدم تتبع نتائج العملية بالتقويم والمراجعة النقدية التي يمكن أن تقف على الخلل وتجاوزه.
- غياب فاعلية الكتاب المدرسي في الأنشطة التربوية الحقوقية على اعتبارأنه بشكل العمود الفقري في مشروع التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التربوية.

المتطلبات والاحتياجات:

رابعا: تفعيل القيم الحقوقية في البرامج والدروس

لايمكن النظر إلى تفعيل هذا المحور من زاوية أحادية صرفة، لأنها مجال توارد عناصر متداخلة ومتشابكة تقتضي المزيد من التركيز والتتبع للعملية التربوية الحقوقية، وذلك عبر خلق شبكة تواصلية مدرسية فعالة تعمل على الجمع بين البرامج والدروس من الناحية النظرية والميدانية، ولاينبغي أن يؤدي هذا الجمع إلى خنق العملية التربوية ببنود إجرائية تعمل على الحد من حرية الفاعلين التربويين، حتى يخول لهم هامش الخلق والإبداع، ومن ثم العمل على إخراج مشروع التربية على حقوق الإنسان من مفهوم المواد المدرسية النمطية التي ترتبط بذهنية الحفظ والامتحان والتنقيط، على غرار دروس التاريخ والجغرافيا وقواعد اللغة، ذلك بأن المنظور الذي ينبغي أن يحكم ماهية التربية على حقوق الإنسان، هو المشروع المدني الحداثي. الذي يسوق هذه المفاهيم في إطار سلوك ديموقراطي معيش، ينبغي ترسيخه في الحياة الاجتماعية وفق المبادئ التالية.

- الوعي بالذات والهوية الحضارية المغربية.
- قيم المواطنة.
- قيم الديموقراطية والمساواة
- الانتماء الحضاري الكوني
- قيم الحداثة والعصرنة والانفتاح

ولاينبغي أن تؤدي هذه المفاهيم في أجرأتها إلى التفسيخ القاضي بالانسلاخ من ثقافة المسؤولية تحت

حجة المطالبة بالثقافة الحقوقية، وهو ما يفرض على التأطير التربوي في المجال الحقوقي تفعيل مشروع التربية على حقوق الإنسان من منطلق لا يضع تقابلا بين ثقافة الواجب وثقافة الحق، وذلك مراعاة للسلطات التالية

- سلطة الأب والأم
- سلطة الأساتذة
- السلطة السياسية وفق المقتضيات الدستورية والقانونية
- السلطة الإعلامية
- السلطة المعرفية وفق الحقوق الثقافية واللغوية
- السلطات السوسيولوجية والسيكولوجية في مستوياتها الفردية والجماعية للمواطن، وهو ما يقتضي الاختيارات البيداغوجية التالية:
- البيداغوجية الفعالة والتشاركية
- مدخل الكفايات أو التربية والتكوين على التكيف والابتكار والإبداع والاستقلال والمسؤولية والمبادرة

- المقاربة الفنية المساعدة، وذلك عبر إشاعة المفاهيم الحقوقية في الفنون التربوية من قبيل الثقافة الموسيقية، والثقافة المسرحية والسينمائية، فضلا عن برامج التحفيز عبر المسابقات والرحلات، وحوار الثقافات وتعددية اللغات وحرية الأديان المختلفة.

- المقاربة المفاهيمية لإدماج التربية على حقوق الإنسان في المواد الدراسية المختارة أي إدماج هذه التربية في شكل مفاهيم، قابلة للتلاقي والتمفصل مع مواضيع ومضامين دروس هذه المواد، وليس في شكل مضامين أو نصوص مستقلة.

مراعاة التدرج في تناول المفاهيم ـ المداخل ـ تبعا للمستويات الدراسية للمتعلمين وقدراتهم العقلية.

الهوامش:

1 ـ مفهوم حقوق الإنسان: نشأته وتطوره، سليم اللغماني، حقوق الإنسان مفاهيمها وأسسها، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان/ دراسات 4 سنة 2003، ط 1/ تونس، ص: 21.

2 ـ نفسه، ص: 23ـ22.

3 ـ الأسس الفلسفية والتاريخية لحقوق الإنسان، طارق زيادة، (م ن)، ص: 40ـ39ـ38.

4 ـ نفسه، ص: 41.

5 ـ البرنامج الوطني على حقوق الإنسان: المسار والحصيلة، ذ عبد الغني عارف، اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر 2004، مطبعة التربية الوطنية، الرباط 2005، ص: 26ـ25.

6 ـ ميثاق التربية والتكوين، ص: 11.